حرية التعبير في الولايات المتحدة

متظاهرون على طرفي نقيض من الجدل الدائر حول حرية الإجهاض يحتجون أمام المحكمة الأميركية العليا. في الولايات المتحدة، يخلق النقاش العام غير المقيد ساحة فكرية تتنافس فيه الأفكار مع غيرها من الأفكار الأخرى المعبّر عنها بكل حرية. © الصورة لوكالة أسوشييتدبرس/جيرالد هيربرت

ينص كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، اللذين وقعت عليهما الولايات المتحدة، على أن الأفراد يملكون الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية السعي، والتلقي، والنقل للمعلومات والأفكار من جميع الأنواع.

تحمي الولايات المتحدة هذا الحق من خلال التعديل الأول للدستور الأميركي الذي ينص على أنه "لا يجوز للكونغرس أن يسن أي قانون خاص بترسيخ أي دين من الأديان، أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية التعبير، أو الصحافة، أو حق الناس في التجمع السلمي، وتقديم التماس إلى الحكومة لتصحيح المظالم."

إن دستور الولايات المتحدة يحمي من القمع الحكومي، حتى أشد الخطابات عدوانية وإثارة للجدل، ولا يسمح بتنظيمها إلا في ظل ظروف معينة ومحدودة وضيقة. فالنظام الأميركي مبني على الفكرة القائلة بأن التبادل الحر والمفتوح للأفكار يشجع التفاهم ويدفع بتقصي الحقائق قُدمًا ويتيح الرد على الأكاذيب ودحضها. وتعتقد الولايات المتحدة، كما أظهرت التجربة، أن أفضل وسيلة لمواجهة الخطاب العدواني لا تكون بالتنظيم والضبط وإنما بإتاحة المزيد من الخطب.

أساس حرية التعبير

حماية الدستور الأمريكي لحرية التعبير متجذرة في الاعتقاد بأن قدرة الفرد في التعبير عن نفسه بحرية - دون خوف من الاقتصاص الحكومي - ينتج الاستقلال الذاتي والحرية، اللذين يعززان بدورهما الحكم الرشيد. فالسماح للمواطنين بالمناقشة العلنية للمواضيع التي تثير اهتمام الناس بحرية يفضي إلى زيادة الشفافية وقيام حكومة تمثيلية، ويزيد من التسامح تجاه الأفكار المختلفة وينشئ مجتمعًا أكثر استقرارًا.

وقد أثبت التاريخ أن الحد من حرية التعبير من خلال منع الكلام لا يؤدي إلى تقدم الديمقراطية. وقد أدرك واضعو الدستور الأميركي أنه عندما تمنع الحكومات المواطنين من التحدث حول مواضيع معينة، فإنه غالبًا ما يُجبر هؤلاء المواطنون على مناقشة مثل هذه المواضيع سرًا. فمن خلال السماح للأفراد بالتعبير عن آرائهم - بغض النظر عن مقدار عدم موافقة الحكومة والمواطنين على ذلك – يعزز التعديل الأول للدستور الشفافية والاستقرار الاجتماعي.

حرية التعبير في الولايات المتحدة

إذ إن ذلك النقاش العام غير المقيد يفرض أيضًا طرح الأفكار في السوق الفكرية، حيث تتنافس الأفكار مع تلك المعبر عنها بحرية من جانب الأفراد الآخرين.[1] هذه المنافسة في الأفكار تعني أن تلك الأفكار الرديئة أو العدوانية منها سوف تنهزم مفسحة المجال أمام أفكار أفضل.

استثناءات محددة بصورة ضيقة

في حين أن التعديل الأول يوفر حماية واسعة للتعبير في الولايات المتحدة، بيدَ أن حرية التعبير ليست مطلقة. فبوجه عام، تملك الحكومة حرية تصرف أكبر في فرض قيود لا تستند إلى المحتوى أكثر مما تملكه في فرض قيود تستند إلى المحتوى.

قيود لا تستند إلى المحتوى

يمكن للحكومة فرض قيود على الوقت والمكان والطريقة المتعلقة بالتعبير، إلا أنها لا تستطيع أن تقيد حرية التعبير التي تستند إلى المحتوى أو الأفكار والآراء العائدة للمتكلم. إذ ينبغي على هذه القيود أن تكون (1) غير مستندة إلى المحتوى، و(2) مصممة بدرجة ضيقة لخدمة مصلحة حكومية ذات شأن، و(3) أن تترك أقنية مفتوحة للاتصال.[2]

على سبيل المثال، يمكن للحكومة فرض قوانين معقولة على مدى علو مكبرات الصوت المستخدمة في الحي التجاري في وسط المدينة، أو فرض قيود معقولة على الاحتجاجات في الأحياء السكنية في منتصف الليل، أو فرض شرط الحصول على تصاريح للمسيرات والاحتجاجات المنظمة للتأكد من أنها لا تشكل خطرًا على السلامة العامة، شريطة أن تنطبق مثل هذه القيود على جميع المتكلمين دون اعتبار المحتوى المعين أو وجهة النظر المعينة للخطاب.

قيود تستند إلى المحتوى

في حين أن القيود المستندة إلى المحتوى غير مسموح بها بشكل عام، هناك بعض الاستثناءات الضيقة. إذ توجد فئات خاصة من التعبير التي يمكن تقييدها بموجب التعديل الأول للدستور، وهي تشمل التحريض على أعمال عنف وشيكة، وتهديدات حقيقية، وخطابات التشهير والفحش.

طلاب يحتجون خارج مكتب حاكم الولاية على تخفيض ميزانية الولاية المخصصة للتعليم العالي. يمكن أن تطبّق الحكومة الأميركية القيود المتعلقة بالوقت والمكان والطريقة على حرية التعبير طالما أن هذه القيود لا تحد من مضمون هذا التعبير. © الصورة لوكالة أسوشييتّد برس/مات رورك

التحريض على أعمال عنف وشيكة

يجوز تقييد خطاب الفرد إذا (1) كان الغرض منه التحريض على أو إنتاج عمل خارج على القانون، و(2) كان من المحتمل أن يحرض الخطاب على مثل هذا العمل أو (3) يكون من المحتمل لهذا العمل أن يحدث قريبًا. إن لذلك معايير عالية جدًا، ونادرًا ما تتم تلبيتها أمام المحاكم. فمناصرة العنف بوجه عام، مثل الكتابة على موقع إلكتروني بأن الثورة العنيفة تمثل العلاج الوحيد لمشاكل المجتمع، لا تشكل تحريضًا على العنف الوشيك.

فعلى سبيل المثال، في عام 1969، ألقى عضو في منظمة كو كلوكس كلان خطابًا في ولاية أوهايو دعا فيه إلى "الانتقام" (كذا) من اليهود والأميركيين الأفارقة.[3] فما كان من المحكمة العليا في الولايات المتحدة إلا أن أبطلت قانونًا يمنع خطابه لأن هذا التشريع جرّم خطابًا لم يكن "يستهدف التحريض على أو إنتاج عمل وشيك خارج على القانون" ولم يكن "من المحتمل له أن يحرض على أو ينتج مثل هذا العمل".[4]

وبالمثل، إذا قام شخص بحرق العلم الأميركي احتجاجًا على سياسات الهجرة للحكومة الأميركية، وشعر متظاهر آخر بالغضب واعتدى بالضرب على شخص يبدو أنه مهاجر، فمن المحتمل أن يكون التعبير بحرق العلم عمل محمي بالتعديل الأول للدستور لأن المقصود منه لم يكن التحريض على العنف.

1 انظر مجلة هسلر. ضد فالويل، 485 الولايات المتحدة 46، 50 (نقلاً عن أبرامز ضد الولايات المتحدة، 250 الولايات المتحدة 616، 630 (1919) (هولمز، جاي. ديسانتغ)).
2 مؤسسة بيري إديوكايشن ضد مؤسسة بيري إديوكايترز، 460 الولايات المتحدة 37، 45 (1983).
3 براندنبرغ ضد أوهايو، 395 الولايات المتحدة، 444، و 446 (1969).
4 نفس المرجع. 447.

حرية التعبير في الولايات المتحدة

أحد أعضاء جماعة كو كلوكس كلان العنصرية يستمع إلى خطاب لزعيم من جماعته ضد الهجرة غير الشرعية بينما المئات من المتظاهرين يحملون لافتات احتجاجًا على مسيرة كو كلوكس كلان. © الصورة لوكالة أسوشييتدبرس/نيوز كورير، كيم رايندرز (اليسار) ، و © الصورة لوكالة أسوشييتدبرس/ديكاتور دايلي، جوناثان بالمر، (اليمين)

وفي المقابل، إذا كان المتكلم ينتمي إلى جماعة عرقية معينة ودعا حشدًا غاضبًا إلى مهاجمة شخص من مجموعة عرقية مختلفة، فورًا وتحديدًا لإثبات تفوق جماعته، وقام نتيجة لذلك شخص من الجماعة الغوغائية هذه فورًا بمهاجمة شخص من تلك المجموعة العرقية المختلفة، فمن المحتمل في هذه الحالة أن لا يكون خطاب المتكلم محميًا بموجب التعديل الأول لأن الغرض منه كان التحريض على العنف الوشيك، وكان من المحتمل للخطاب أن يحرض على هذا النوع من العنف.

التهديدات الحقيقية

ومن الممكن أيضًا أن يغدو الخطاب مقيدًا على أساس محتواه، إذا كان يندرج ضمن فئة ضيقة من "التهديدات الحقيقية" بارتكاب العنف. فالتهديد الحقيقي هو بيان قد يعتبره متلقيه العاقل أنه يعني أن المتحدث، أو الناس الذين يعملون معه ينوون فعلاً ارتكاب أذى جسدي ضد المتلقي أو المتلقين للخطاب. على سبيل المثال، حكم على امرأة من فيلادلفيا بالحبس ثمانية أشهر بعد أن تركت ملاحظة تهديد مجهولة المصدر على كرسي زميلها في العمل.

التشهير

في الولايات المتحدة، يكون خطاب التشهير على شكل بيان كاذب حول واقع يضر بشخصية الفرد، أو يشهر به، أو يسيء إلى سمعته. بيد أن بيانات الرأي، مهما بلغت درجة أهانتها، لا تُعدّ بمثابة تشهير بموجب القانون الأميركي.

وبموجب قانون التشهير في الولايات المتحدة، هناك معايير مختلفة لكل من المسؤولين الحكوميين والأفراد. إذ يُمنح المتكلمون حماية أكبر عندما يدلون ببيان يخص مسؤولاً حكوميًا، خلافًا لبيان يخص مواطنًا عاديًا. وفي عام 1964، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن المسؤولين الحكوميين والشخصيات العامة لا يمكنهم إثبات التشهير إلاّ إذا استطاعوا إثبات "خبث فعلي"، أي أن المتكلم يتصرف عن علم كامل بأن بيان التشهير كاذب أو أنه يتصرف "باستخفاف متهور حول ما إذا كان بيانه كاذبا أو لا ".[5]
وتم توسيع هذا القرار في وقت لاحق لتغطية "الشخصيات العامة"، بالإضافة إلى الموظفين العموميين.[6] أما بالنسبة لمخاوف الأفراد العاديين، فإن معيار إثبات التشهير لا يزال أسهل.[7] إذ يمكن إثبات التشهير بالأفراد العاديين إذا كان البيان كاذبًا وألحق الضرر بسمعة الفرد دون أن يظهر وجود الخبث الفعلي. يمكن التشهير بالأفراد وليس بالجماعات.

وحتى عندما تقرر المحاكم أن هناك تشهيرًا، فإنها لا تفرض عقوبة جنائية، بل قد تطلب من المتكلم أن ينشر تصحيحًا لبيان التشهير و/أو التعويض ماليًا على الضحية.

الفحش

يجوز أن يكون الفحش مقيدًا بموجب التعديل الأول للدستور، إلاّ أن هناك نقاشًا مطولاً حول ما الذي يُشكل الفحش وكيف ينبغي تنظيمه. حددت

5 شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان، 376 الولايات المتحدة 254، 80-279 (1964).
6 غيرتس ضد شركة روبرت ويلش، 418 الولايات المتحدة 323 (1974).
7 شركة دان آند برادستريت ضد شركة جرينموس بيلدرز، 472 الولايات المتحدة 749 (1985) (رأي الأكثرية).

متظاهرون مؤيدون وآخرون معارضون للزواج من نفس الجنس يعبّرون عن وجهات نظرهم المتعارضة. تعتقد الولايات المتحدة أن أكثر الأسلحة فعالية في مكافحة خطاب الكراهية هو الخطاب المواجه الذي يتسم بالتسامح والصدق والذكاء.
© الصورة لوكالة أسوشييتدبرس/توبي تالبوت.

المحكمة الأميركية العليا الفحش في عام 1973 على أنه تعبير يجده الشخص العادي، وتطبيقًا لمعايير المجتمع المعاصر، (1) يناشد مصالح شهوانية، (2) يصور أو يصف سلوكًا جنسيًا بطريقة مشينة وواضحة و(3) تنقصه الجدية الأدبية أو الفنية أو السياسية أو العلمية، عند أخذه بالاعتبار بشكل إجمالي.[8]

إن المحاكم تُقيّم كل عنصر من هذه العناصر بشكل مستقل ولن تصنّف أي تعبير على أنه فاحش ما لم يتم الحكم على التعبير بأنه يجسد جميع العناصر الثلاثة. على سبيل المثال، إذا كان الكتاب يستخدم عبارات فجّة ونابية ويصور السلوك الجنسي ولكن، بمجمله، لا يناشد مصالح شهوانية أو له قيمة أدبية، فإنه ليس فاحشًا.[9]

ونظراً لكون هذه المعايير عالية، فمن النادر أن تقرر المحاكم بأن التعبير فاحش.

خطاب الكراهية

يحوز خطاب الكراهية، أي الخطاب الذي يكون مؤذيًا لفرد أو مجموعة على أساس العرق أو العنصر أو الجنس أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة، على حماية كاملة بموجب التعديل الأول للدستور. غير أن الخطاب الذي يقصد به التحريض على العنف الوشيك أو تهديد مصداقية الأفراد، فإنه يظل عرضة للتقييد على النحو المبين أعلاه.

وفي حين أن الولايات المتحدة لا تقيد خطاب الكراهية، فإنها تدرك أن السلاح الأكثر فعالية في مكافحة خطاب الكراهية ليس القمع، إنما بالخطاب المتسامح، والصادق والذكي.

يمكن أن يؤدي حظر خطاب التعصب أو العدائية إلى نتائج عكسية، كما أن رفع لهجة الخطاب العدواني يتسبب في تفاقم أيديولوجيات الكراهية بشكل خطير ومخفي في بعض الأحيان. لذلك، فالإقناع، وليس التنظيم، هو الحل.

الحماية القوية التي يوفرها الدستور الأميركي للمعتقد ضمن حرية التعبير لا يعني أنه يجب أن لا يحرك ساكنًا وبمواجهة الأفراد والجماعات التي تسعى لنشر عبارات سامة من الكراهية. بدلاً من ذلك، تنشر الولايات المتحدة مجموعة من السياسات للوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة، ولتوفير الخدمات وحل النزاعات، وتعزيز الحوار.

قضايا الحكومة ضد الدعاوى القانونية الشخصية

يحمي التعديل الأول للدستور المواطنين من القيود الحكومية على حرية التعبير. إلا أنه لا ينطبق على الحالات التي تقيد جهة خاصة خطاب جهة أخرى. فصاحب العمل الخاص، على سبيل المثال، قد يمنع موظفيه من إشراك آخرين في الأسرار التجارية للشركة. ومع ذلك، فإن هؤلاء الموظفين يتمتعون بالحماية في التعديل الأول للدستور بالنسبة للعمل الحكومي.

8 ميلر ضد ولاية كاليفورنيا، 413 الولايات المتحدة 15 (1973).
9 انظر الولايات المتحدة ضد كتاب بعنوان "يوليسيس"، 5 F الملحق. 182 (S.D.N.Y. 1933).